

# عسكرة غازبروم

## الملازم سيندي هيرست، احتياط البحرية الأمريكية

أمام مجلس إدارة غازبروم، تحدث الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف عن أهمية الشركة بالإشارة إلى غازبروم على أنها «قوة يُحسب حسابها» و «قوة رئيسية في العالم».<sup>3</sup> ويجب ألا تشكل هذه النوعية من التصريحات ودور غازبروم، التي يعتبرها كثير من المتشككين «دولة داخل الدولة»، وإنشاء جيش داخلي خاص يمكن أن يحصل مستقبلاً على تكنولوجيا عسكرية أكثر تقدماً، مفاجأة لأحد.

فمعظم زعماء روسيا يجاهرون بالاعتراف بأن الطاقة هي أئمن مورد لروسيا، ويكتب المؤلف مارشال آي. غولدمان يقول، «مثلما أشار الرئيس بوتين خلال اجتماع استمر ثلاث ساعات في أعقاب زيارته لشركة غازبروم، فإن غازبروم وروزنيفت حقيقة واقعة وكل سنة تتراكم ثروتهما ونفوذهما الدولي أكثر فأكثر. وتستخدمان هذه الثروة وهذا النفوذ في تعزيز مصالح الدولة الروسية».<sup>4</sup> والسؤال هو، إلى أي مدى تكون روسيا مستعدة للسماح لهذه الشركات بالنمو؟

**سيطرة الحكومة.** مرت صناعة الطاقة في روسيا عبر بعض التحولات الملحوظة على مدى العقود الثلاثة الماضية. ففي عام 1975، أصبح الاتحاد السوفيتي ثاني أكبر منتج للمنتجات النفطية في العالم. ومن بين الجمهوريات السوفيتية، كانت روسيا أكبر المنتجين.

في تموز/ يوليو 2007، أجاز البرلمان الروسي الدوما مشروع قانون من شأن السماح لشركتي الطاقة غازبروم (مجموعة احتكار الغاز الطبيعي المملوكة للدولة الروسية) وترانسنيفت (التي تتحكم في البنية التحتية لخط أنابيب النفط الروسي) بالحق في تشكيل جيوش داخلية خاصة. وأثار التشريع الجديد مخاوف دولية وداخل الكرمليين من أن إجراء كهذا من شأنه أن يعطي هاتان الشركتان سلطة أكثر من اللازم، وإضافة إلى إقامة جيش خاص، تعزز غازبروم أمن شبكتها الواسعة من خطوط الأنابيب بطائرات بدون طيار».

### سلاح الدبلوماسية

كانت روسيا تعرف في الماضي بأنها دولة عسكرية عظمى، ولكن موارد الطاقة الشاسعة لروسيا تمثل اليوم مصدر قوتها، ويرى كثير من المراقبين أن غازبروم واحدة من أهم أسلحة روسيا، وأشار تقرير إلى أن «رئيس الوزراء الروسي لا يخفي تصميمه على استخدام احتكار الدولة للغاز كسلاح».<sup>1</sup> وفي الآونة الأخيرة، أشار الصحفيان الروسيان فاليري بانيوشكين وميخائيل زايفار إلى غازبروم في عنوان كتاب ألقاه، غازبروم- السلاح الروسي الجديد. ويصف بعض المراقبين الطاقة الروسية خديداً بأنها «سلاح الدبلوماسية».<sup>2</sup> ففي عام 2008، أثناء خطاب ألقاه

بمهام عديدة، من بينها القيام بجولة كضابط خارجي على ظهر السفينة يو إس إس فليتشر. تحمل درجة الليسانس من جامعة نيفادا في لاس فيجاس.

سيندي هيرست محللة باحثة متعاقدة لحساب مكتب الدراسات العسكرية الأجنبية، في فورت ليفينورث، بولاية كانزاس. كما أنها ملازم في احتياط البحرية الأمريكية، كلفتها البحرية الأمريكية

## جيوش الشركات الروسية

الشركات من عمليات تبديد هائلة. وفيما أصبحت هذه القلة من أصحاب المليارات. تسبب سوء إدارتهم وتهريبهم الضريبي في خسارة الحكومة لمصدر مهم للدخل. وفي وزارة صناعة الغاز. من ناحية أخرى. تمكن كبار المسؤولين من الاحتفاظ بالملكيات داخل كنف الوزارة. وفي عام 1989. حوّلت وزارة صناعة الغاز نفسها إلى شركة جديدة باسم غازبروم. وقامت الدولة في نهاية المطاف بخصخصة جزء من غازبروم. ولكنها ظلت المساهم الرئيسي. ما منحها السيطرة على الشركة. من الواضح أن بوتين كانت لديه خطط لغازبروم حتى قبل أن يتقلد الرئاسة في نهاية عام 1999. وظهر ذلك بوضوح أول مرة من خلال أطروحته لرسالة الدكتوراه المؤلفة من 218 صفحة. التي استكملها بوتين عام 1997 في معهد التعدين في سان بيترسبيرغ. ويجادل بوتين في أطروحته. وعنوانها تنقيح الآليات الضريبية في مجمع

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي في أوائل تسعينات القرن العشرين. تحركت الحكومة الروسية نحو إقامة نظام اقتصادي أقرب إلى السوق الحرة عن طريق خصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة في السابق. وفي قطاع الطاقة. عوملت وزارة صناعة الغاز معاملة مختلفة عن وزارة صناعة النفط. وفي حالة وزارة صناعة النفط. قامت الدولة بخصخصة كاملة لحقول النفط. والمصافي. وخطوط الأنابيب التي كانت خاضعة تحت سيطرتها. ويشير غولدمان إلى أنه بسبب "المصالح السياسية. والجشع. والتصميم المعيب. والتنفيذ الفاسد. انتهى الأمر بأن سيطرت مجموعة صغيرة من المستثمرين على معظم الشركات المملوكة للدولة سابقاً".<sup>5</sup> وكان بعض من يسمون بالقلة المنتفعة مسؤولين سابقين في الحكومة لا يملكون خبرة تذكر في صناعة الطاقة. وكانت مراقبة النظام ضعيفة. وعانت



الصورة لوكانة الألبام الرئيسية

صورة: الرئيس الروسي ديمتر ميدفيديف مع الكزاندر ميلنغ المدير التنفيذي لمصفاة التكرير نيفت-أومسك التابعة لشركة غازبروم. 12 شباط/ فبراير 2010.



رئيس الوزراء فلاديمير بوتين (يمين) والمدير التنفيذي لغازبروم ألكسي ميلر (يسار) يزور مكتب الإرسال في شركة غازبروم، 13 كانون الثاني/يناير 2009.

واضعين في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية، والديمقراطية، والدفاعية وغيرها من العوامل... فالمعادن والمواد الخام تمثل أهم إمكانيات محتملة للتنمية الاقتصادية للبلاد.<sup>7</sup>

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 1999، استقال الرئيس بوريس يلتسين قبل موعده بخمسة أشهر وعين بوتين كقائم بأعمال الرئيس. وبعدها بثلاثة أشهر خاض بوتين الحملة الانتخابية لضمان الفوز بالرئاسة الجديدة. وخلال حملته، توقف في سورغوت، حيث عرض لمحّة عما ستصبح عليه استراتيجيته للسيطرة على الموارد الطبيعية لروسيا. وقال: "إننا سندعم [شركات النفط والغاز] بكافة الوسائل، وسوف نسيطر كذلك على عملها".<sup>8</sup> وهذا ما تحقق بالضبط.

جوهرة في التاج. شهدت غازبروم الكثير من حالات الصعود والهبوط، ولكنها لم تبدأ حقيقة في مد

الموارد التعدينية والطبيعية، مستعيناً بمنطقة ليننغراد كنموذج، بضرورة «تشديد قبضة الدولة على اقتصاد المواد الخام ورسم خطوطاً عريضة لخطة تقضي بإعادة هيكلة الاقتصاد الروسي».<sup>6</sup> وتصبح غازبروم في نهاية المطاف أداة استراتيجية رئيسية لبوتين.

وبعد ذلك بسنتين، أبرز بوتين أهمية الموارد التعدينية والمواد الخام بالنسبة للتنمية وجّاح روسيا في مقال بعنوان "الموارد التعدينية والمواد الخام واستراتيجية التنمية للاقتصاد الروسي"، وطبقاً لترجمة توم فينيل، كتب بوتين يقول في المقدمة:

إن التنمية المستدامة كما تنطبق على المعادن والمواد الخام يجب فهمها على أنها المصدر المضمون للأمن الاقتصادي للبلاد من خلال إنشاء قاعدة يعول عليها للمعادن والمواد الخام لتلبية الاحتياجات الراهنة والمتوقعة للاقتصاد الروسي

ووصفت غازبروم بأنها «جوهرة في التاج»<sup>9</sup> الروسي. وفي عام 2006 كان لديها أكثر من 300000 موظف وكانت الضرائب التي تسددها للدولة تمثل أكثر من 25 في المائة من الميزانية الروسية. وتملك روسيا أكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم وتعد غازبروم أكبر شركة احتكارية للغاز الطبيعي. وفيما أصبحت القيمة الاستراتيجية للجوهرة في التاج الروسي جلية أكثر، بات من الأهمية المتزايدة بمكان حمايتها من أي أذى بالنظر إلى أن أي ضربة رئيسية لبنيتها التحتية قد تكون كفيلاً بإصابة الحكومة بالشلل.

### تشكيل جيوش خاصة للشركات

في عام 1998، ادعت الحكومة الروسية أن لديها نحو 5000 شركة خاصة للأمن توظف 155000 شخص. غير أن التقديرات المحيطة حددت الرقم بين 800000 و1200000. إضافة إلى 200000 شخص آخرين توظفهم شركات أمن صغيرة تعمل بدون تراخيص صالحة. وكانت الخدمة الأمنية لشركة غاسبرون وحدها توظف 20000 رجل.<sup>10</sup> وفرت هذه القوات الأمنية الخاصة عدداً من الخدمات، من بينها الحراسة الشخصية، والتجارب والتجارب المضادة، وحماية المصانع، ونقل النفايات. وكان أفراد قوات الأمن

### من الواضح أن هناك قوات أمن أكثر من الجنود في الجيش النظامي الروسي.

الخاصة يحصلون على أجور تزيد من أربع إلى ست مرات عما يتقاضاه ضباط الأمن في الحكومة. وكانت بعض تلك الشركات واجهات لعصابات إجرامية روسية.<sup>11</sup> واليوم، لا أحد يعرف بالضبط عدد قوات الأمن الموجودة في روسيا. وطبقاً لمقال نشرته صحيفة آربي كيه اليومية عام 2009 (صحيفة يومية روسية على شبكة الانترنت

جذورها وتنفس حياة جديدة تماماً إلا بعد أن تقلد بوتين الرئاسة في روسيا. وفي عام 2000، وبعد الاجتماع السنوي للمساهمين، قام أعضاء مجلس إدارة غازبروم بتغيير قيادتهم. ولم يعد مدراء الشركة يشغلون غالبية المقاعد، وتم انتخاب ديمتري ميدفيديف رئيساً جديداً لمجلس الإدارة ليحل محل فيكتور إس. شيرنوميرين. واستمر ميدفيديف كنائب لرئيس مجلس الإدارة فيما بين عامي 2001 و 2002 قبل أن يصبح رئيساً لمجلس الإدارة. في غضون ذلك، وفي عام 2001، حل نائب وزير الطاقة ألكسي ميلر، وهو حليف آخر لبوتين، محل الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، وسيمثل هؤلاء الزعماء الثلاثة - بوتين، وميدفيديف، وميلر - فيما بعد الدائرة غير القابلة للكسر التي تربط غازبروم والكرملين بإحكام شديد.

وفي عام 2003، بعد سنتين من تقلد بوتين للرئاسة، ارتفعت حصة الحكومة في غازبروم إلى 51 في المائة، مما منحها سيطرة كاملة على الشركة. وفي حين لم تتأثر غازبروم بهذا التغيير، بات تصميم بوتين على السيطرة على صناعة الطاقة جلياً من خلال عدد من الأحداث المثيرة للجدل التي أحاطها قدر كبير من الدعاية، بينت النهج التدخلية الذي تسير عليه الحكومة الروسية لاستعادة سيطرتها، وتم تفكيك يوكوس، التي كانت واحدة من أكبر شركات النفط غير التابعة للدولة، تفكيكاً كاملاً. بينما خسرت شل، التي كانت تملك أغلبية الأسهم في مشروع ساخالين 2 الذي تم الترويج له كثيراً، سيطرتها من خلال وسائل مشكوك فيها إلى حد كبير. كذلك وقعت بريتيش نفطيوم فريسة الأساليب التجارية الروسية. وبصورة أساسية، استعاد بوتين سيطرة الدولة على أكثر الصناعات الاستراتيجية في روسيا، وأخيراً، وبعد أن خدم بوتين ولابتين متتاليتين كرئيس ولم يكن مسموحاً له بولاية ثالثة، أيد ترشيح ميدفيديف للمنصب. وفاز ميدفيديف في الانتخابات، ثم قام بتعيين بوتين كرئيس لوزراء روسيا، مما سمح لبوتين بالاحتفاظ بنفوذه.

شركة روس إنيرجي كونسولتينغ بموسكو. فإن "عمليات الاقتحام لشفط النفط من خطوط الأنابيب حدث كثيراً. وهناك مئات من تلك الحالات كل سنة." <sup>17</sup> وطبقاً لما أورده خبراء لدى شركة البحر الأسود لنقل النفط الروسي في تقرير صدر عام 2001، فإن النفط المسروق في جمهورية أنغوشيتيا الروسية وحدها يتكلف الملايين. <sup>18</sup>

وحسب ما أوردته إدارة العلاقات العامة بشركة غازبروم، فإن "تعديلات القانون حول التسليح استهدفت تحسين التشريع في مجال توفير الأمن للمنشآت الاستراتيجية، ومن بينها شبكة إمدادات الغاز المتكاملة بروسيا." <sup>19</sup> ومن الصعوبة بمكان تمييز ما يشكل جيشاً في روسيا، ولكن موظفي الشركة لديهم الآن الحق في «تخزين، وحمل واستخدام أسلحة الخدمة وأجهزة خاصة للدفاع عن النفس وأثناء تأديتهم لوظيفتهم». <sup>20</sup> في غضون ذلك، فإن على الشركات أن تمول الفصائل المسلحة. «إن جنود الشركات» مخولون باستخدام القوة «أثناء ملاحقتهم لأفراد اقترفوا جرائم جنائية أو مدنية عند منشآت تحت الحراسة». وبمعنى آخر، فإن سلطتهم غير قاصرة على الممتلكات أو المنطقة التي يحمونها. فباستطاعتهم القيام بعمليات اعتقال، وتفتيش بدني وتفتيش سيارات، داخل المنشآت المكلفين بحراستها وخارجها. كما سيزودون «بأنواع معينة ونماذج من الأسلحة النارية العسكرية، التي توزع عليهم للاستعمال المؤقت». <sup>21</sup> وقد دفع هذا الإجراء بعض المحللين بل والمراسلين الروس إلى

## ماذا لو أن مصالح الشركة انحرقت عن مصالح الدولة.

التساؤل، لماذا، مع وجود هذا العدد الكبير من قوات الأمن الخاصة العاملة، هل القوات الحالية غير كافية للدفاع عن مصالح تلك الشركات؟ <sup>22</sup>

مختصة بالتجارة والاستثمار في روسيا)، فإن عدد قوات الأمن، باستثناء القوات المسلحة الروسية، يتجاوز 5,2 مليون رجل. <sup>12</sup> ومن الواضح أن هناك من القوات الأمنية ما يفوق عدد الجنود في الجيش الروسي النظامي. وطبقاً لوزارة الشؤون الداخلية، فإن أكثر من 30000 شركة أمن وتحقيقات خاصة تضم أكثر من 745000 موظف سجلت نفسها لدى الحكومة، ويتولى ربع هذا العدد تقريباً بصورة حصرية حماية كبار رجال الأعمال المرتبطين بالجماعات

---

## طبقاً لجودكوف... "إذا قمنا بتمرير هذا القانون، سوف نصبح خدماً لشركتي غازبروم وترانسنيفت".

الإجرامية المنظمة. <sup>13</sup> ويرجح وجود مزيد من المنظمات التي لم تسجل نفسها لدى الحكومة. في أوائل عام 2007، فيما بدأت وزارة الداخلية حملة لمنع حرس أمن الشركات من حمل أسلحة، طرح تعديل جديد على مجلس النواب في البرلمان الروسي. وطبقاً للمادة 12 من القانون الفيدرالي حول التسليح، يمكن «للمشروعات الاستراتيجية» و«الشركات الاستراتيجية» الآن حيازة أسلحة لأداء «التزاماتها بمقتضى القانون الفيدرالي». وحسب فيكتور إليوخين، الذي رأس لجنة الأمن بالبرلمان، فإن الحاجة استلزمت تلك التعديلات للتصدي لعدد الهجمات المتزايدة على خطوط الأنابيب. <sup>14</sup>

وفي نيسان/إبريل 2004، جرى نسف خط أنابيب موزدون - كازماغوميد، في عملية تخريب واضحة. <sup>15</sup> ووقع هجوم آخر في 8 كانون الثاني/يناير 2005، عندما تم تفجير خط أنابيب الغاز في بوغولما، وألحق الانفجار أضراراً بالخط الرئيسي للغاز. <sup>16</sup>

ويمثل الشفط غير القانوني للنفط مشكلة متكررة في روسيا، وحسب ميخائيل كروتوخين، وهو شريك في

## جيوش الشركات الروسية

أن يقضي على الحاجة إلى التعاقد مع قوات أمنية خارجية، التي قد تكون بخلاف ذلك محمية من جانب المافيا.

والجدير بالذكر أن مشروع القانون الجديد الذي يسمح لغازبروم وترانسنيفت بتسليح نفسيهما جاء بعد فترة قصيرة من بدء حلف شمال الأطلسي إقامة روابط مع شركات نفط متعددة الجنسيات. ففي أيار/ مايو 2007، أعلن جيمي شيا، مدير تخطيط السياسات في مكتب أمين عام الحلف، «بأننا ننظر بنشاط كبير في استخدام مواردنا البحرية... إريد حلف شمال الأطلسي أن يرى كيف يمكننا إقامة روابط مع شركات النفط».<sup>25</sup> عرض حلف شمال الأطلسي على شركتي برينيتش نفطيوم وروبال دتش

ويعتقد أن غازبروم وترانسنيفت بادرتا بطرح مشروع القانون الجديد لإنشاء هذه الجيوش الخاصة. عندئذ اعتمده الإدارة الرئاسية.<sup>23</sup> وغازبروم كيان اعتباري تم تشكيله بوضوح ليصبح أداة سياسية لشبه دولة. وفي الماضي، أحاطت القلة المنتفعة والمجرمون أنفسهم بقوات أمن خاصة، الأمر الذي جعل نشاط الشرطة ضدهم صعباً. وقد شن بوتين حرباً ضد هذه القلة. وعندما أطلق ميدفيديف حملته للرئاسة، انصب جانب كبير من تركيزه على قضية الفساد و«حكم القانون». وربما كان تمرير مشروع قانون إنشاء جيوش خاصة ضرورياً لمواصلة المعركة ضد القلة المنتفعة بالقضاء على قواتهم الأمنية الخاصة.<sup>24</sup> ومن شأن إنشاء جيوش جديدة للشركات



الصورة مقدمة من ريتشارد فيلس

هذه صورة الطائرة بدون طيار إركوت-200 معروضة خلال معرض الدفاع الدولي للقوات البرية، الذي أقيم في موسكو، من 30 حزيران/ يونيو إلى 4 تموز/ يوليو 2010. انضمت غازبروم إلى شركة إركوت في عام 2007 لاستخدام هذه الطائرة لمراقبة وحماية شبكة غازبروم الشاسعة للغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب.

خلال ثلاث قراءات لمشروع القانون. لم تكن هناك مناقشات تذكر لتفنيده. غير أن النائب جينادي غودكوف لم يمنع نفسه من التعبير عن مخاوفه. وطبقاً لغودكوف، الذي كانت له خلفية في تطبيق القانون، فإن من شأن القانون أن يفتح "أبواب جهنم... إذ إنه يتصور إنشاء جيوش للشركات. وإذا تم تمرير هذا القانون، فإننا سنصبح جميعاً خدماً لشركتي غازبروم وترانسنيفت".<sup>28</sup> ومضى غودكوف إلى القول:

لا يسعنا أن نقول إن لدينا حصرياً شركتين استراتيجيتين فقط - غازبروم وترانسنيفت. وماذا عن آرايه أو يونيفايدي إنيرجي سيسستمز. ولوكأويل. وفامبلكوم وإم تي إس؟ هل هذه الشركات أقل استراتيجية من غازبروم وترانسنيفت؟ سوف

شغل قوات رد سريع محمولة بحراً للدفاع عن منصات ومنشآت النفط ضد الخاطفين ومحتجزي الرهائن.<sup>26</sup> لم يكن جميع مسؤولي الحكومة الروسية متحمسين لفكرة جيوش الشركات تلك، ولكن ذلك لم يؤثر على القرار. وذكر أن التعديلات على القانون تم تمريرها بسرعة وبقدر ضئيل من العناية. وحاول النائب ألكزاندر غوروف، الذي رأس عمليات وزارة الداخلية لمكافحة الجريمة المنظمة أيام السوفييت، شرح أسباب حاجة غازبروم وترانسنيفت لجيوش أمنية. وأشار في حجته، إلى أن، «عدد عمليات شطف النفط من خطوط الأنابيب من قبل المجرمين زادت من 84 إلى 1000 حالة منذ عام 1999». ومن جهة أخرى، لم يتمكن من شرح سبب عجز الأمن النظامي عن التعامل مع لصوص النفط.<sup>27</sup>



الصورة مقدمة من ريتشارد فيلسن

خلفية لمقصورة شركة إركوت، التي عُرضت خلال معرض الدفاع الدولي للقوات البرية هذا العام، تصور أنظمة الاستطلاع الجوي لشركة إركوت، ومن بينها الطائرة إركوت-850 (ثالث طائرة مصورة من اليسار) مرتبطة بمحطات حكم برية مختلفة.

الدولة». ومضى إلى القول، بأنه لن يُسمح للدولة بمراقبة قوات الجيش الجديدة هذه. وتساءل، «ماذا لو انحرفت مصالح الشركة عن مصالح الدولة؟ إن جيوش الشركات هذه أدوات محتملة للقيام بانقلاب»<sup>33</sup>

### الطائرات بدون طيار

بمقتضى القانون الجديد، "تحدد الحكومة الفيدرالية الروسية أصناف، وأنواع، ونماذج وعدد الأسلحة المدنية وأسلحة الخدمة التي يمكن للكيانات القانونية ذات الأغراض الخاصة أن تكتننها"<sup>34</sup> والسؤال الكبير هو ما هي أنواع الأسلحة التي ستسمح الحكومة الفيدرالية الروسية للشركات الاستراتيجية بحيازتها.

ثمة سوق متنامية في روسيا للطائرات المدنية بدون طيار. وزبائنها الرئيسيون ليست الأجهزة الدفاعية وأجهزة تطبيق القانون، وإنما شركات الغاز والنفط.

وبينما اعتبرت القوات المسلحة الروسية هذه الطائرات أكثر أهمية بعد أن لمست مدى ارتباطها خلال عمليات عسكرية أجنبية مثل عاصفة الصحراء، ثمة إدراك بأن الحكومة الروسية لا تولي أهمية كبرى على إنتاجها محلياً، غير أن الزبائن المدنيين، على حد ما ذكر، يضعون أعينهم نصب هذه الطائرات بدون طيار باهتمام متزايد إلى حد كبير.<sup>35</sup>

في عام 2007، انضمت غازبروم إلى شركة إركوت، وهي شركة روسية كبرى لصناعة الطائرات متخصصة في كل من الطائرات المدنية والعسكرية. لاستخدام الطائرات بدون طيار في مراقبة وحماية شبكة غازبروم الشاسعة لأنابيب الغاز الطبيعي. وبدأت غازبروم عام 2007 في إطلاق رحلات تجريبية للطائرتين إركوت 2M وإركوت- 850. وقطعت هاتان الطائرتان أكثر من 28000 ميل خلال عملياتهما التجريبية.<sup>36</sup>

يبلغ نصف القطر الفعال للطائرة الخفيفة إركوت 2M 2,6 ميل. بينما يبلغ نصف القطر الفعال للطائرة

تطالب هذه الشركات بنفس الحقوق وسيينتهي بنا الأمر إلى وجود الكثير من جيوش الشركات. وبالنسبة لغازبروم وترانسنيفت، فإن هذه ليست في الواقع قضية أمن. إنها استعراض للقوة. لإظهار قوة مواردهما الإدارية. وعلى كل حال، فإن لديهما بالفعل خيارات أخرى لحل المشكلات: يمكن أن تقوموا بتنظيم شركات أمنية خاصة، ولديهما بالفعل خدماتهما الأمنية الخاصة.<sup>29</sup>

ومضى غودكوف إلى وصف الإجراء بأنه "استعراض لقوة الشركات داخل الدولة"<sup>30</sup> وهذه النقاط التي ذكرها جديرة بالملاحظة لأن التشريع كتب على نحو يمكن الشركات الكبرى الأخرى أيضاً من السعي إلى طلب جيوش خاصة بها. فسوف ينص القانون الخاص «بالتسليح» الآن على «أن من حق الكيانات القانونية ذات النظم الأساسية الخاصة، عملاً بالقوانين التشريعية المنظمة للحكومة الفيدرالية الروسية، الحصول على أسلحة مدنية وأسلحة خدمة من موردين قانونيين بعد ترخيصها حسب الأصول من جانب أجهزة تطبيق القانون».<sup>31</sup>

انتقد ستانيسلاف ماركيلوف، وهو محام ورئيس معهد حكم القانون، صياغة القانون الجديد:

إن الفكرة [هي] أن الشركات لديها نوع من "الالتزامات" - لماذا يتخلى قانون فيدرالي عن التزامات الدولة ويحيلها إلى منظمات خاصة؟! من الواضح أن ذلك يقلص الحدود بين الدولة والشركات: إما أن الدولة تعمل الآن كشركة خاصة، أو أن الشركات تحل محل الدولة. وبسبب ضعف أجهزة الأمن وتطبيق القانون، فإننا نضفي الصبغة القانونية على حالة الأمر الواقع السائدة في روسيا منذ أوائل تسعينات القرن العشرين.<sup>32</sup>

وهناك مصدر رفيع آخر يشعر بالقلق من أن "شركة لديها مصالحها الخاصة، التي لا تتزامن دائماً مع مصالح

وبالنظر إلى أن التكنولوجيا الروسية لصناعة الطائرات بدون طيار متخلفة على نحو واضح عن دول أخرى. فإن وزارة الدفاع الروسية لن تشتري أيًا من الطائرات إركوت. الأمر الذي أغضبت ممثلي الصناعة.<sup>41</sup> وحسب خبير الأسلحة ريتشارد فيشر. نائب رئيس المركز الدولي للتقييم والاستراتيجية. فإن الاتحاد السوفيتي قام بتطوير نوع من طائرات الاستطلاع بدون طيار ذات الهدف الواحد من ستينات القرن العشرين وما بعدها. ولكنه لم يضاها النماذج الأمريكية والإسرائيلية في الابتكار التكنولوجي. ونتيجة لذلك. لم يكن لدى روسيا شيء يُذكر تعرضه في مجال تصدير طائرات بدون طيار في تسعينات القرن العشرين. وهذا يمكن أن يتغير متى بدأت غازبروم في دعم هذه الصناعة لمنفعتها الخاصة.

### الخلاصات والآثار المحتملة

في كتاب بعنوان على حافة الهاوية: تاريخ الحرب الباردة من وجهة عالم ببواطن الأمور. قال المؤلف توماس سي. ريد مفسراً إن الولايات المتحدة كانت عازمة على منع أوروبا الغربية من استيراد الغاز الطبيعي الروسي. إضافة إلى ذلك. كان يُعتقد أن الاتحاد السوفيتي يحاول سرقة طائفة واسعة من التكنولوجيا الغربية. وفي مذكراته. اعترف ريد. الوزير الأسبق لسلاح الطيران الذي عمل في مجلس الأمن القومي في عهد إدارة الرئيس ريغان. بأن الرئيس وافق على خطة لوكالة المخابرات المركزية للقيام سراً بنقل تكنولوجيا ذات أعطال مخفية أشعلت انفجاراً هائلاً في خط أنابيب الغاز الطبيعي بسيبيريا. وكان الانفجار. الذي اندلع خلال صيف عام 1982. محاولة لتخريب اقتصاد الاتحاد السوفيتي. وطبقاً لريد. فإن الأقمار الصناعية الأمريكية صوّرت الانفجار و«كان أضخم انفجار وحريق غير نووي شوهد في الفضاء على الإطلاق».<sup>42</sup> ويعتقد بعض الخبراء أن الانفجار أدى بالفعل إلى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف.

إركوت-124 850 ميلاً ويمكن تجهيزها بآلة تصوير تعمل بالأشعة تحت الحمراء يتم تركيبها فوق برج ببوصلة مستقرة. وهي مجهزة بنظام ثلاثي الأبعاد لرسم الخرائط بالليزر ووصلة آتية هابطة. والطائرة إركوت-850 مزودة أيضاً بمقعد للطيار. ولكنها مصممة للتحليق بدون طيار لأداء عمليات استطلاع للحدود والتضاريس. ويمكن أن يُركب بها النظام البصري الإلكتروني DSP-1. الذي يمكن الطائرة من رصد وتعريف شخص ما من مسافة تصل إلى 8,2 ميل. وتؤدي قناة التصوير الحراري نفس المهمة أثناء الليل من مسافة تصل إلى 5,2 ميل.<sup>37</sup> ولم تتأثر وزارة الدفاع كثيراً بهذه الطائرة بالذات وجأهلتها.<sup>38</sup> من المفهوم أن باستطاعة غازبروم أن تحصل على طائرات بدون طيار أكثر تطوراً وبمميزات أكثر من الطائرة إركوت 2M أو الطائرة إركوت-850. قد تشمل هذه المميزات قدرة على تنفيذ المهام والهجوم. ويبقى أن نرى إن كانت هذه الطائرات الأقدر سينتهي بها الأمر في حوزة غازبروم.<sup>39</sup> وهذا سيفسر بالتأكيد سبب زيارة ممثلين عن غازبروم لإسرائيل (التي تعتبر رائدة في الابتكارات التكنولوجية للطائرات بدون طيار) «بهدف مناقشة إمكانية استخدام أنظمة بدون طيار (ربما إسرائيلية)».<sup>40</sup> إن صناعة الطائرات بدون طيار في روسيا لم تكن مؤهلة بسبب افتقارها للدعم الحكومي. غير أنه مع قيام غازبروم بإدخال الطائرات إركوت إلى الخدمة لحماية خطوط أنابيبها. ربما يعطي ذلك هذه الصناعة الدفعة المالية التي تحتاجها لإنتاج طائرات بدون طيار أكثر تطوراً وقدرة. كما يمكن أن توفر غازبروم التمويل الذي تمس له الحاجة لجلب مزيد من التكنولوجيا الأكثر تطوراً مثل الطائرات طراز MQ-9 Reaper (Predator B-003). التي يمكنها. بالاستعانة بنظام رصد بالغ القدرة. من البقاء محلقة لأكثر من 30 ساعة. والوصول إلى ارتفاعات تزيد عن 50000 قدم. وحمل ما يصل إلى 3000 رطل من الأسلحة.

هذه الشواغل بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بنوايا روسيا وتحديد الكيفية التي ستستخدم بها هذه القوات والمعدات على نحو الدقة. وفي الوقت الحالي، لا توجد تغطية صحفية أو وعي عام بوضع جيوش الشركات هذه وما إذا كان قد تم تشكيلها بالفعل أم لا.

ويمكن أن تكون غازبروم بصدد إضافة أدوات لمساعدتها في إعادة بناء قاعدة قوة تتجاوز دورها كشركة غاز. وبينما يسمح القانون الجديد بنشر قوات أمن مجرد حماية البنية التحتية، مع امتداد خطوط أنابيب غازبروم إلى داخل أوروبا، فإن هذه الخطوة يمكن بطريقة ما أن تسمح لقوات الأمن تلك بأن تتحرك عبر حدود حساسة إلى داخل أوكرانيا، وروسيا البيضاء، وبولندا.<sup>43</sup> لا توجد قيود واضحة على جيوش الشركات تلك. فلا يزال عدد القوات التي يمكن لتلك الشركات أن تستأجرها أو سوف تستأجرها من الأمور الغامضة. ولم تتضح نوعية الأسلحة المحولة تلك القوات باستخدامها. إن هذه الجيوش لا تخضع لوزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، ولا تخضع، من ثم، لنفس القوانين وإجراءات التدقيق.

وكما أشار واضع مشروع القانون ألكزاندر غوروف، "فإن عمليين إرهابيين وما يتلوهما من كارثة بيئية كفيلان بالإعلان فوراً عن أن روسيا لم تعد شريكاً ومورداً للطاقة يعتمد عليه".<sup>44</sup> ومع ذلك، يبدو أن هناك من الأسئلة أكثر من الأجوبة. هل يسمح الكرملين لشركة غازبروم بالتمادي في غيرها وهل يمكن أن تشكل هذه «الجيوش» تهديداً أمنياً لوزارات طاقة أخرى؟ ومن وجهة نظر شركة دولية، إلى أي مدى سيسمح بقية العالم لروسيا بالمتصرف في هذا الطريق؟ ميليتاري ريفيو

لقد دفع سقوط الاتحاد السوفيتي روسيا إلى خسارة ملكية العديد من موارد الغاز الطبيعي التي لم تعد داخل نطاق حدودها. وما زاد الطين بله بالنسبة للدولة خصخصة الصناعات الاستراتيجية. واليوم، تمكنت الحكومة من استعادة السيطرة على معظم أصولها الاستراتيجية. وتبدو عازمة على تحقيق أقصى قدر من الأمن والنجاح المتواصل من خلال المراقبة الدقيقة.

إن القانون الروسي الجديد الذي يسمح بوجود جيوش للشركات غير مفهوم تماماً. فبينما تخصص الولايات المتحدة عملياتها اللوجستية العسكرية، تقوم روسيا بعسكرة أمن شركاتها، والشركات الغربية تفعل نفس الشيء الذي صرّح لغازبروم بأن تفعله حين تعمل في مناطق غير مستقرة. ومع ذلك، فإن تبرير روسيا ضعيف في ضوء وجود الكثير من قوات الأمن التي تباشر عملياتها بالفعل. إن تشكيل جيوش خاصة، مقرونا بزيادة في القدرات الاستطلاعية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى قدرات عسكرية أكثر (مثل تغيير دور الطائرات بدون طيار من الاستطلاع الوقائي إلى التجسس أو الهجوم)، أمر يستحق المراقبة، فاضطرار روسيا إلى حماية البنية التحتية لشبكة خطوط أنابيبها الشاسعة من التخريب، أمر مفهوم. فهذا لا يمثل عنصراً حاسماً للاقتصاد الروسي وحسب، وإنما هو حاسم أيضاً بالنسبة لدول أخرى في شرقي وغربي أوروبا التي تعتمد على الغاز الطبيعي والنفط الروسي. تسيطر غازبروم على نحو 95000 ميل من خطوط أنابيب الغاز التي تربط حقول الغاز الروسية في المناطق النائية من سيبيريا بالمناطق الحضرية وأوروبا. غير أنه مع زيادة حدة التوتر بين روسيا وبعض الدول المجاورة، فإنه يمكن تخفيف

### ملاحظات هامشية

2. المحادثات الأمريكية الروسية حول الطاقة ينتظر أن تكون متوترة. مجلس الأعمال الأمريكي الروسي، 16 تموز/ يوليو 2007.  
[https://www.usrbc.org/goverment/us\\_government/us\\_executive\\_branch/event/612](https://www.usrbc.org/goverment/us_government/us_executive_branch/event/612)

1. برونوين مادوكس، "سلاح فلاديمير بوتين يمكن أن يحدث أثراً عكسياً بسهولة يتمثل في حرب باردة جداً"، تيمز أونلاين، 8 كانون الثاني/ يناير 2009.  
<http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/europe/article5469584>.>  
<ece

